Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 5 | No. 1| Page 467 – 486 | 2023
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في ترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية

Obstacles to partnership between educational institutions and supporting organizations in consolidating social peace in the Republic of Yemen

نجيب محمد عبدالعزيز السالمي
باحث – كلية التربية – جامعة صنعاء – اليمن

Nagib Muhammad Abdulaziz Al-Salmi
Researcher - Faculty of *Education*
Sana'a University - Yemen

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في معالجة آثار الحروب على السلم الاجتماعي باليمن، ولتحقيق أهداف البحث فقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي واطلع على العديد من الدراسات والتقارير والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث، توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها ما يلي:

1. أن الشراكة أصبحت ضرورة حتمية فرضتها المتغيرات العصرية التي تعيشها المجتمعات.
2. أن هناك معوقات تربوية وتعليمية، واقتصادية ومجتمعية، وسياسية وتشريعية، وثقافية وإعلامية، تحول دون قيام الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة.
3. أن إيجاد شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة لا يمكن أن تتحقق مالم يتم التغلب على تلك المعوقات التي تمثل عائقاً دون قيام الشراكة.

الكلمات المفتاحية: معوقات، الشراكة، المؤسسات التعليمية، المنظمات الداعمة، السلم الاجتماعي.

Abstract:

The aim of the current research is to identify the obstacles of the partnership between educational institutions, and supporting organizations in addressing the effects of wars on social peace in Yemen, and to achieve the research objectives the researcher has used the inductive method and reviewed many studies, reports and references related to the research topic, and the research has reached the most important results as follows: -

1. That partnership has become an imperative necessity imposed by the modern changes that societies are experiencing.
2. That there are educational, economic, societal, political, legislative, cultural and media obstacles that prevent the establishment of partnership between educational institutions and supporting organizations.
3. The creation of a real partnership between educational institutions and supporting organizations cannot be achieved unless those obstacles that represent an obstacle to the establishment of partnership are overcome.

Keywords: handicaps, partnership, educational institutions, supporting organizations, social peace.

المقدمة:

ظل التعليم على مدار التاريخ ركناً مهماً في التقدم المجتمعي، ومحركاً أساسياً في التطور الحضاري، فنمو المجتمعات مرتبط بمدى التقدم في نظمها التعليمية، فالتعليم هو الوسيلة الكبرى في كيان المجتمع، إذ أنه يحقق مفهوم الانسجام والاندماج بين مختلف اتجاهات ومكونات المجتمع، وعليه تعول المجتمعات على تهيئة الكوادر البشرية والكفاءات الإنسانية القادرة على بناء ورقي المجتمع وتحقيق سلامته واستقراره، ومما لا شك فيه أن التعليم يلعب دوراً مهماً وجوهرياً في تحقيق درجة عالية من التعافي الاجتماعي في الدول التي عانت وتعاني من الحروب، وعلى النقيض من ذلك يمكن للسياسات التعليمية توليد المزيد من الصراعات والانشقاقات داخل النسيج الاجتماعي ، ذلك لأن التعليم مرتبط بتشكيل الهوية والتنمية الثقافية وديمومة المجتمعات.(آدم، 2015، 3) وقد أصبح التواصل بين المؤسسات التعليمية والمجتمع واقعاً عالمياً تفرضه التطورات والتغيرات

السريعة التي طرأت في العقود الأخيرة، حيث إن مسؤولية إعداد الاجيال لم تعد تقتصر على المؤسسات التعليمية وحدها، فقد دخلت العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع مرحلة جديدة، يتعين عليها أن تدعم جسور التواصل مع المجتمع المحيط بكل منظماته المحلية والاقليمية والدولية، فمدخل الشراكة المجتمعية يعد من أهم مداخل إصلاح التعليم وتطويره في كثير من نظم التعليم المعاصرة، إذ تعتمد فلسفة هذا المدخل على أن المؤسسات التعليمية وحدها ليست المسؤولة عن التعليم، بل أصبح التعليم قضية مجتمعية تعتمد على دعم ومشاركة المجتمع بكل مكوناته ومنظماته، (Kaplinsky،17 :2014).

وفي ذات السياق فقد سعت الحكومات اليمنية المتعاقبة على رسم السياسات والخطط التنموية في مختلف المجالات الرامية إلى تعزيز سلم ورفاه المجتمع اليمني، ورغم الجهود التي بذلت إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة، حيث كانت تعتمد في الأساس على جهود الحكومة دون إشراك قطاع المجتمع المدني، خاصة في ظل وجود معوقات تحول دون قيام شراكة حقيقية ومتكاملة وهادفة، منها ضعف قدرة المنظمات الداعمة المحلية والإقليمية والدولية على إقناع الحكومة بأهمية دورها في المجتمع والمساهمة في ترسيخ سلمه الاجتماعي، بالإضافة إلى المعوقات الفنية والبشرية، وغياب التشريعات الكافية والملزمة لقيام شراكة حقيقية، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف المنظمات الداعمة، (وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2013، 8).

ومن هنا أصبحت الشراكة التعليمية من أهم متطلبات التربية الحديثة، ومن أهم دعائم انفتاح المؤسسات التعليمية على محيطها، بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة بقصد إصلاح وتطوير النظام التعليمي ليتمكن من القيام بأدواره الهامه التربوية والتعليمية والاجتماعية والوطنية في معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية ومنها ترسيخ السلم الاجتماعي ولن يتحقق ذلك دون توفير المتطلبات اللازمة لهذ الشراكة ومعالجة كل المعوقات التي حالت دون قيام شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة وهذا ما يسعى إليه الباحث.

مشكلة البحث:

يواجه نظام التعليم في اليمن بكافة أنواعه العام والفني والجامعي والعالي العديد من المشكلات والصعوبات والتحديات التي تؤثر سلبًا على دوره في تشخيص ومعالجة القضايا الاجتماعية، سيما وقد عاشت اليمن نزاعات وحروب وانقسامات عبر تأريخها القديم والحديث والمعاصر أثرت على تفكك السلم الاجتماعي بين الأفراد والشرائح الاجتماعية والبيئة الجغرافية كما أدى إلى تراجع المشاركة الاجتماعية بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع لمعالجة مثل تلك القضايا، وتشير العديد من الدراسات ومنها دراسة (العفيري، 2010، 146) ودراسة (علي،2011)، ودراسة (العزب،2018) ودراسة (الجحافي، 2019) إلى أن معظم المحاولات التي قامت بها بعض المؤسسات التعليمية في مجال إيجاد شراكات لتطوير أدوارها في معالجة بعض القضايا المجتمعية كانت محاولات ضعيفة، كونها اتصفت بالمؤقتة أو الاضطرارية، كما أن تلك المؤسسات لم تفتح مجالاً أوسع لشراكات مع مختلف القطاعات الأخرى، وأكدت تلك الدراسات على ضرورة معالجة كافة المعوقات لتحقيق شراكة حقيقية كونها تعد المرتكز الأساس لنجاحها وبما يساهم في تطوير دورها بكفاءة.

ومن خلال عمل الباحث في المؤسسات التعليمية طيلة ثلاثين عاماً فقد لاحظ أن هناك غياب لوجود شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة لمعالجة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع اليمني ومنها السلم الاجتماعي الناتج عن العديد من الصراعات المسلحة والحروب التي شهدتها اليمن، كما لاحظ أن هناك معوقات كبيرة تحول دون قيام شراكة حقيقية في معالجة القضايا الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك هناك غياب في توفر الدراسات العلمية المتخصصة في هذا المجال، وهذه مشكلة ينبغي دراستها وتقديم رؤية لمواجهة تلك المعوقات بما يحقق شراكة فعالة في ترسيخ السلم الاجتماعي بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة.

وبشكل أدق تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في ترسيخ السلم الاجتماعي بالجمهورية اليمنية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في العديد من الجوانب منها:

يقدم هذ البحث معرفة نظرية للسلم الاجتماعي، والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة، وبما يضيف معرفة إلى المكتبة التربوية اليمنية ويعزز قناعات القيادات في المؤسسات التعليمية في التوجه نحو بناء شراكات حقيقية وقوية تدعم كافة أنشطتها وبرامجها التربوية والاجتماعية.

إن هذا البحث يأتي استجابة للتوصيات العلمية الصادرة عن العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، وكذلك التوصيات والمقترحات التي أشارت إليها الدراسات السابقة سواءً المحلية أو الخارجية.

إن النتائج التي توصل إليها البحث قد تفيد القيادات وصانعي القرار في المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة المحلية والخارجية من خلال تقديم رؤية عن المعوقات التي قد تحول دون قيام شراكة حقيقية في معالجة القضايا الاجتماعية ومنها السلم الاجتماعي، وبما يمكنهم من الاستفادة منها من خلال إعداد الخطط والبرامج والمشاريع في هذه الجوانب.

إن النتائج التي توصل إليها هذا البحث تفيد الباحثين والمهتمين في مجال السلم الاجتماعي من خلال تزويدهم بالمؤشرات العلمية الي تساعدهم على إجراء مزيداً من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في ترسيخ السلم الاجتماعي بالجمهورية اليمنية، من خلال التعرف على:

1. مفهوم الشراكة وأهدافها.
2. أهمية الشراكة، ومتطلباتها.

حدود البحث:

يتحدد هذا البحث بالحدود الأتية:

الحدود الموضوعية: تحديد المعوقات التي قد تحول بين قيام الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في ترسيخ السلم الاجتماعي بالجمهورية اليمنية.

الحدود الزمنية: تم تنفيذ هذا البحث في العام الدراسي2023/2022م.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بالرجوع إلى الادبيات ونتائج الدراسات والبحوث

السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، من خلال تحليل المضمون فيها للوصول إلى تحقيق أهداف البحث.

مصطلحات البحث:

1- المعوقات:

العائق وجمعه عوائق ومعوقات. والفعل عاق ويعوق، فيقال" عاق عن كذا: صرفه وثبطه وأخره عنه. وعوائق الدهر: شواغله (المنجد، 538،1986).

ويعرف (الأهدل، 2018م، 43) المعوقات بأنها الموانع والشواغل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والجغرافية التي تحول دون تحقيق الأهداف.

ويعرف الباحث المعوقات إجرائياً في هذا البحث بأنها:" جملة الموانع أو الحواجز التربوية والتعليمية، والاقتصادية والمجتمعية، والسياسية والتسريعية، والثقافية والاعلامية، التي تحول دون قيام شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة في معالجة آثار الحروب على السلم الاجتماعي باليمن".

2- الشراكة:

يعرف الباحث الشراكة إجرائياً في هذا البحث: الجهود التكاملية القائمة على أسس وضوابط منظمة، لبناء جسور من العلاقات والثقافات والأدوار والتنسيقات المتبادلة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة المحلية والدولية لترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية.

3- المؤسسات التعليمية:

يتبنى هذا البحث تعريف المؤسسات التعليمية التي أشار إليها القانون العام لتعليم في اليمن رقم (41) لسنة 1992، والذي عرف المؤسسات التعليمية بانها" كل مكان أو مبنى تمارس فيه أعمال التعليم أو التدريب بصورة مستمرة". (وزارة الشؤن القانونية، 1992، 13).

4- المنظمات الداعمة: -

التعريف الاجرائي: يقصد بالمنظمات الداعمة إجرائياً في هذا البحث أنها" مؤسسات منظمات أو هيئات خاصة غير رسمية محلية أو خارجية تؤسس من قبل أفراد أو جماعات وتتميز بالاستقلالية عن الحكومات، تهتم بالعمل الإنساني وتسعى لمشاركة المؤسسات الاجتماعية ومنها المؤسسات التعليمية في تخفيف معاناة المجتمعات وترسيخ سلمها الاجتماعي".

5- السلم الاجتماعي: -

التعريف الاجرائي: يعرف السلم الاجتماعي إجرائياً في هذا البحث أنه، ""كل الثقافات والعادات والقيم والسلوكيات الهادفة إلى تحقيق مبدأ نبذ العنف وحسن التعايش مع الآخر وتفضيل اللجوء إلي وسائل سلمية وقانونية لحل النزاع، والإحساس القوي بالانتماء إلى لُحمة المجتمع وعصبته بشكل يصبح فيه من الصعب القيام بسلوكيات تؤدي بشكل مباشر إلي هدم النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة وجوهرية ومتعمدة فيه.

الدراسات السابقة:

1- دراسة **الحمادي** (2013)، بعنوان: "**تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن**".

وهدفت هذه الدراسة إلى تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن وتفعيلها وتوسيع نطاقها، وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المحلية؛ بما يمكن من خلق شراكات فاعلة بين الوحدات الادارية المحلية، وكافة الاطر التنظيمية في المجتمعات المحلية من خلال منظومة متكاملة تشمل منهجية وأدلة وآليات عمل مقننة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي

التحليلي لأبرز المنهجيات الدولية منها منهج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لدول غرب أسيا(الاسكوا)، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج، أبرزها:

- وجود تطبيقات مختلفة لعدد من المنهجيات، واهتمام الحكومات المتعاقبة بموضوع الشراكة، ووجود عوامل عدة محفزة لتفعيل المشاركة المجتمعية.
- اعتمد قانون السلطة المحلية الحالي على مبدأ "توسيع المشاركة الشعبية"، وليس على مبدأ المشاركة المحلية أو المشاركة المجتمعية، وهو وإن كانت النصوص من الناحية العملية أقرب إلى مفهوم المشاركة المحلية، حيث نصت المادة (4) من قانون السلطة المحلية على "توسيع المشاركة الشعبية"، بيد أن الواقع يشير إلى أن المشاركة الجماهيرية تستخدم كآلية استشارية ذات مردودات سياسة، تتعلق بالنظام السياسي وثقافة الحكم السائد في البلاد.
- هناك قصور في الجوانب التشريعية فيما يتصل بتحديد الأدوار المختلفة في إطار الشراكة بين الأطراف المتدخلة في عملية التنمية المحلية، ومهام كل طرف، وعلى وجه الخصوص المتدخلين الرئيسين إلى جانب السلطة المحلية، وهما: منظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص.
- هناك تشتيت للجهود المؤسسية، وهدر في القدرات والإمكانات، واستنساخ هياكل مؤسسية في غير السياق السليم، وتعارض مع التوجهات للإصلاح المالي والإداري وترشيد هيكل الدولة.
- لا توجد خطط موجهة لغرض التأهيل والتدريب في مجال المشاركة المجتمعية من قبل وزارة الإدارة المحلية.

2- **دراسة علي (2011)** بعنوان: "**مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة المجتمعية ودورها في التنمية الريفية في اليمن، من خلال التعرف على التنمية بأنواعها المختلفة، واعتمد البحث على منهجية المسح الاجتماعي بالعينة والتحليل الوصفي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها:

- أن المشاركة المجتمعية لها دور كبير على التنمية الريفية، فقد أدت إلى الشعور بالتملك للمشروعات بنسبة (87.3%)، وساهمت ببناء القدرات بنسبة (74.6%) من وجهة نظر ضباط المشاريع، بينما تؤدي إلى استدامة التنمية بنسبة (90%) من وجهة نظر الاستشاريين وأعلى الجهات الكفيلة في تفعيل المشاركة المجتمعية هي لجان المستفيدين بنسبة (89.1%) حسب أراء الضباط، و (92.1%) حسب الاستشاريين.
- ضعف دور السلطة المحلية في العمل بالمشاركة المجتمعية.

3- **دراسة النوح (2020)**، بعنوان: "**دور ادارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي**"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوار المدرسة في تفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي كما يراها مديرو

المدارس الثانوية والمتوسطة بمدينة الرياض، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي معتمداً على الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات' وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتي من أهمها: –

أ- كشفت نتائج الدراسة أن دور إدارة المدرسة في تفعيل العلاقة مع المجتمع المحلي جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.66)، وأهمية الدور جاء بدرجة عالية بمتوسط حسابي (3.77).

ب-كشفت نتائج الدراسة أن مجالاً واحد يطبق بدرجة متوسطة (مجال شؤون الطلاب) بينما بقية المجالات (مجال النشاط الطلابي، مجال الشؤون المدرسية، مجال الشؤون المالية) تطبق بدرجة ضعيفة، وان جميع المجالات لها أهمية عالية.

ج- أن المعوقات التي تواجه إدارة المدرسة لتفعيل الشراكة مع المجتمع المحلي جاءت بدرجة عالية.

4- دراسة **شيخو** (2015)، بعنوان "**دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة غزة وسبل تطويره**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة غزة وسبل تطويره، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التي من أهمها:-

أ- أظهرت النتائج للمجال الأول أن نسبة قليلة تعادل (51.80%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.

ب- أظهرت النتائج للمجال الثاني أن نسبة متوسطة تعادل (65.23%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.

ج- أظهرت النتائج للمجال الثالث أن نسبة قليلة تعادل (40.86%) من المستجيبين ترى أن المنظمات غير الحكومية تقوم بهذا الدور.

5- دراسة **العنزي** (2015)، بعنوان: "**تصور استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت**"، وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع نشأة منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت، وبيان مفهوم وأركان وخصائص ووظائف منظمات المجتمع المدني في تعزيز الأمن الاجتماعي، ووضع تصور استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في الكويت، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم أداة تحليل المضمون من أجل وضع التصور الاستراتيجي.

وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج الآتية:

أ- إن مفهوم المجتمع المدني في الكويت يحتاج إلى تطوير في الثقافة الكويتية.

ب-عدم وضوح مفهوم المجتمع المدني في الكويت أدى إلى الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قد تكون قريبة منه مثل مفهوم الدولة المدنية.

ج- تسهم جهود منظمات المجتمع المدني في تماسك المجتمع الكويتي واستقراره وتحقيق العدالة والامن الاجتماعي.

6- دراسة "**أبرامس**"، و"**جيبس**"، Abrams & Gibbs، (2000)، بعنوان: "**المعوقات ومجالات التطوير لبرنامج العلاقة والتعاون**

بين المدرسة والمجتمع المحلي". وهي دراسة استطلاعية أجريت على مدرسة ابتدائية في شمال كاليفورنيا.

وهدفت إلى التعرف على المعوقات، ومجالات التطوير لبرنامج العلاقة والتعاون بين المدرسة، والمجتمع المحلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان أسلوب الملاحظة والمقابلة النوعية، إضافة إلى استبانة، قدمت لعدد من موظفي المدرسة وعدد من أفراد المجتمع المحلي.

وقد توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسة هي:

- اختلاف وجهات نظر عينة الدراسة موظفي المدرسة، وأولياء الأمور، وأفراد المجتمع المحلي حول أسباب ضعف مستوى التحصيل الأكاديمي للتلاميذ.
- اختلاف وجهات نظر موظفي المدرسة وأفراد المجتمع المحلي حول طبيعة مشاركة أولياء الأمور في الدعم المدرسي، والأدوار التي يتوقع أن يمارسونها.
- اختلفت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الدور والصلاحيات التي يجب أن يمارسها مدير المدرسة على المستوى الإداري والأكاديمي.

وقد أوصت هذه الدراسة بأهمية عقد اللقاءات وتكثيف التواصل لوضع الاستراتيجيات المشتركة لتعزيز التعاون في مجال تحسين الوضع الأكاديمي.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة: –

لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في أمور عدة، أهمها:

1- تحديد المفاهيم الخاصة بالبحث الحالي.

2- اختيار المنهج المناسب للبحث (المنهج الوصفي التحليلي لبعض للدراسات والتقارير السابقة).

3- تدعيم الإطار النظري للبحث.

ثانياً: الأدب النظري:

يتضمن هذا الفصل استعراض معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة، بعد توضيح المنطلقات الفلسفية والنظرية للشراكة من حيث، مفهوم الشراكة وأهدافها، والوقوف على أهمية الشراكة ومبادئها، متطلبات الشراكة، كما سيتم استعراض المنطلقات الفلسفية للمؤسسات التعليمية من حيث: مفهومها، وأهميتها، وأنواعها، ومتطلبات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة، كما سيتناول الباحث المنظمات الداعمة من حيث: المفهوم والخصائص والأهداف والوظائف للمنظمات الداعمة، وأيضاً سيتناول الباحث المنطلقات الفلسفية والنظرية للسلم الاجتماعي من حيث: المفهوم، والاهمية، وعوامل السلم الاجتماعي.

أولاً: الشراكة:

1- مفهوم الشراكة

حظي مفهوم الشراكة باهتمام الباحثين وأصبح أكثر تداولاً في جميع المجالات منها: الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والخدمية والبحثية، وذلك باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة، وعلى ضوء ما ذكر فالشراكة في مفهومها تعني:

1- عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر يسهم كل منهما بدور في القيام بمشروع ما يستهدف التكامل بين الأطراف؛ لتحقيق التنمية في مجال الشراكة بينهما، والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التنمية

المجتمعية الشاملة، (موسى، وحسين، 2007، 105).

2- علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية أو جانباً منها تعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

3- رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع، أو بينهما وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، (سالم، 2008، 8).

4- تلك الروابط التي تقام بين المؤسسات التعليمية وبين الأفراد والمجتمع والمنظمات التي تم إنشائها لتعزيز التنمية الاجتماعية والفكرية والثقافية والوطنية والعاطفية لدى الطلاب، (Patricia et al،P، 2012،)

2- أهداف الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة:

تنطلق الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة من كونها وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تعزيز السلم الاجتماعي لدى الطلبة والمجتمع ككل، يذكرها، (العجمي،2007، 3)، بالآتي:

- مساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها وتكوين شخصيات الطلبة السوية من جميع الجوانب النفسية والعقلية والاجتماعية والتربوية والوطنية.
- توفير الموارد المادية والمالية اللازمة لتجويد وتحسين العملية التعليمية وتجويد وتحسين مخرجاتها.
- تحسين جودة المنتج التعليمي، بما يحقق المواطنة الصالحة لدى الطلبة ويقوي وعيهم بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم.
- تبادل الخبرات والافكار بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة بما يسهم في دعم الكفايات الداخلية الخارجية للمؤسسات التعليمية، ويضمن تحقيق التطور والتنمية لكل من المؤسسات التعليمية والمجتمع بكل مكوناته.
- تعميق روح المشاركة والتعاون والمبادرة بين الاطراف المشاركة.
- الحد من السلبيات التي تكتنف أداء المؤسسات التعليمية الناتجة عن المركزية في نظام إدارتها.

3- المبادئ الضامنة لتحقيق الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة:

تشير العديد من الدراسات منها دراسة، (الشخيبي، 2004، 92- 93) أنه لكي تتحقق الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة فلابد من توفر ضمانات ومبادئ، منها ما يأتي:

1- إعادة النظر في القوانين واللوائح والتشريعات ذات العلاقة بالمؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة التي تمثل عائقاً دون تفعيل الشراكة الحقيقية.

2- تدريب الكوادر البشرية في المؤسسات التعليمية على آليات وأساليب الشراكة.

3- تشجيع المؤسسات التعليمية على الانفتاح على المجتمع بكل منظماته ومكوناته للاستفادة من إمكاناته.

4- وضع خطة استراتيجية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة المختلفة لتحديد المهام، وتوضيح المسؤوليات والأدوار، وزمن التنفيذ، مع تحديد وسائل الرقابة والتقويم.

5- تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من الطرفين، يتولى مهمة مراقبة تنفيذ الخطة، وتقويم مراحلها، وإعطاء التغذية الراجعة في الوقت المناسب.

4- أهمية الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة لمعالجة آثار الحروب على السلم الاجتماعي باليمن:

تتجلى أهمية الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة من خلال ما يطرأ على النظم التعليمية من تطور، حيث تسعى الشراكة إلى تحالف الجهود من أجل تحقيق أهداف عامة ومشتركة، وتحديد شبكات عمل مشتركة ومستمرة، وتطوير حلول شاملة تساعد المجتمعات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي من شأنها تعميق السلم الاجتماعي، وعلى ما ذكر فإن لتلك الشراكة أهمية منها:

1. أن التربية والتعليم قضية هامة تشغل كل المجتمع بجميع منظماته مؤسساته وتمس حياته ومستقبله وهذا ما يدعو لتظافر الجهود وتشابك المصالح بين المؤسسات التعليمية والمنظمات المختلفة.

إن للتعليم جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لذلك فهي تحتاج إلى اجتماع ومشاركة جملة من المهتمين، وفي مقدمتهم كل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني حكومية وأهلية محلية ودولية.

زيادة الوعي الاجتماعي بمفهوم الشراكة المجتمعية ونشره والتعريف به كمنهج جديد، وبالتالي تحقيق العدالة والمصارحة بين الأفراد، مما يزيد من المساندة واكتساب اتجاهات إيجابية نحو المشاركة المجتمعية.

إيجاد بيئة تفاعلية مستندة إلى الأطر القانونية والتشريعية بتبادل الخبرات واستثمار مهارات أطراف الشراكة وإمكانياتهم، بما يحقق الوفاق بين المجتمع والمؤسسات التعليمية وتنمية العلاقة بينهما.

تساعد في إعادة النظر في طبيعة العلاقات بين المؤسسات التعليمية وبين أطراف المجتمع ومؤسساته وإعادة صياغة العلاقة بين المعنيين بأمور التعليم والمشتركين في مواجهة قضايا التعليم.

إرساء وتعزيز التوجه الداعي إلى التفاعل والتواصل بين القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في إحداث العملية التنموية الشاملة، وبما يعمق من الثقة المتبادلة بين هذه القطاعات تعمل على تحويل التعليم إلى مشر وع مجتمعي قائم على المبدأ الديمقراطي وحشد مختلف المعنيين به والنظر إليه كإشكالية تتطلب تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية في حل مشكلات التعليم والتغلب عليها، وهنا تتجلى أهمية الشراكة المجتمعية وضرورتها في التغلب على هذه المشكلات.

زيادة الموارد البديلة لتمويل التعليم، ومساندة الحكومة في حل المشكلات المرتبطة بنقص الموارد، (العجمي، 2007، 85).

5- متطلبات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة:

تسعى المشاركة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق أهدافها في مواجهة تحديات العصر، والمساهمة في حل المشكلات التي يواجها التعليم، ومنها المشكلات

والقضايا الاجتماعية أو السياسية والتي فرضتها ظروف الحرب التي فرضت على وطننا الحبيب والتي يعاني منها كل أبناء المجتمع بكل مؤسساته ومنها المؤسسات التعليمية، ولكي تصل المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة إلى تحقيق تلك المساعي فإن لها متطلبات ينبغي الاهتمام بتحقيقها حتي تؤتي ثمارها المرغوبة، يذكرها، (معهد التخطيط القومي، 2003، 45)، بالآتي:

1- **توافر إطار سياسي واجتماعي واقتصادي:** لا شك أن الحكومات الناجحة هي تلك الحكومات التي تسعى لتحقيق الشراكة بين كافة مؤسساتها ومنظماتها وجميع أفرادها، وتوفير البيئة الملائمة والمناسبة لنجاح عملية الشراكة، وكذلك التوزيع العادل للقوة والموارد العامة فيما يعود بالصالح العام على المجتمع بأسره، وتوفير المساحة السياسية التي تحفز كل أبناء المجتمع على المشاركة في التنمية، وهذا ما يدفع بالحكومات إلى إجراء تغيرات لازمة وضرورية في نظمها السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2- **وعي المواطنين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية:** تعكس المشاركة مجتمعاً يتميز بالعدالة والمساواة والديمقراطية، كما توفر له فرصة عادلة في عملية صنع القرار، وترجمة ذلك يتطلب وعي أفراد المجتمع وإلمامهم بالشئون الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير القناعات لديهم بأن التغيير يتطلب جهود الجميع أفراداً وجماعات ومنظمات ومؤسسات.

3- **مشاركة كافة فئات المجتمع ومكوناته المختلفة:** أصبحت المشاركة بين المنظمات المحلية والإقليمية والدولية والقطاعات الخاصة والحكومات في التعليم ضرورة نابعة من احتياجات المجتمع، وهذا ما يحتم على الحكومات زيادة فاعلية دور المجتمع المدني بكافة مؤسساته وجمعياته الأهلية الغير هادفة للربح في كافة المجالات.

4- **وضع مدخل شامل لمشاركة الأسرة والمدرسة والمجتمع:** وينبغي أن يركز هذا المدخل على إحداث الاتساق بين إسهامات المجتمع وأهداف المؤسسات التعليمية، بمعنى توضيح كيف يمكن أن تسهم المجتمعات في تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية.

5- **التقويم المستمر والمحاسبة:** المجتمعات في تطور دائم، لذا فاحتياجاتها ومطالبها في تطور كذلك، وهذا ما يدفع بالمختصين والفرق الخاصة بعملية المشاركة بإجراء تقويم مستمر ومرحلي من بدء التنفيذ لممارسات الشراكة، مع التعديل والتطوير في كل الخطط والاستراتيجيات المنظمة لعملية الشراكة، مع الاهتمام بتطبيق مبدأ المحاسبة، من خلال وضع معايير يلتزم الجميع أطراف الشراكة بها ويكون كل منهم مسؤول عن نتائجه.

ويشير، (السلطان، 2005، 15 . 25)، إلى وجود متطلبات هيكلية وتنظيمية هامة وضرورية لنجاح شراكة حقيقة بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني وعلى النحو الآتي:

1- وجود رسالة واضحة ودقيقة للمؤسسات التعليمية تحدد توجهها نحو الشراكة المجتمعية.

2- المركزية واللامركزية: منح المؤسسات التعليمية صلاحيات أكثر في اتخاذ القرارات

وتحريرها من المركزية، باعتبارها أنظمة مفتوحة.

3- إعادة صياغة السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية بين المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة.

4- تطوير قنوات الاتصال والتبادل المعلوماتي والتكنولوجي للمؤسسات التعليمية، حتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من الاطلاع على امكانات ومتطلبات المؤسسات التعليمية.

5- إنشاء وحدات إدارية ضمن هياكل المؤسسات التعليمية لتعزيز التعاون والشراكة بينها وبين منظمات المجتمع المدني.

6- معوقات الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة:

الشراكة بين المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات أو المنظمات تلاقي بل وتعاني من معوقات كثيرة وكبيرة تحول دون قيام شراكة حقيقية بينهما ومن تلك المعوقات ما يأتي:

1- التوجهات السياسية السلبية، حيث ينظر للمجتمع المدني أنه مضيعة للوقت أو أسوأ من ذلك.

2- توجيه الاتهامات للمنظمات على أنها إما موجهة من جهات خارجية للتأثير على سياسات البلد، أو على أنها تحت تأثر جهات سياسية أخرى، (حمادي، 2008، 39).

3- يجاوز دور السلطات الحكومية بالنسبة للمنظمات حدود الرقابة المالية والتوجيه إلى حد الهيمنة والسيطرة الإرادية على المنظمات، (ناجح، 2012، 114).

4- الرفض الجماهيري: فبعض المجتمعات غير مستوعبة لمبدأ الشراكة مع المنظمات الداعمة.

5- غياب ثقافة المجتمعات حول أهمية الشراكة مع المنظمات، (الشهري، 2013، 28).

6- جمود اللوائح والتشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية التي تنظم عمل المؤسسات التعليمية والتي أصبحت عائقاً يحول دون الشراكة ولا تشجع عليه.

7- وجود رسالة واضحة ودقيقة للمؤسسات التعليمية تحدد توجهها نحو الشراكة المجتمعية.

8- عدم وضوح أهداف الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة، (مديرس، 2000، 96).

9- تتطلب بعض الانشطة والبرامج التي تقوم عليها الشراكة الكثير من التمويل وهذا بالنسبة لبعض المنظمات قد يكون محدوداً جداً فلا يسمح للمنظمات الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية، وضرورة تحديد مصادر التمويل، (حسن، 2005، 52).

10- تواجه المنظمات تحديات من ناحية التواصل والاتصال بين أعضاء المنظمة فيما بينهم واتصالهم بالفئات المستهدفة وغيرها من المعوقات كالقدرة على عدم التنقل والوصول إلى المعلومات، (فالح، 2002، 32).

ثانياً: المنطلقات الفلسفية للمؤسسات التعليمية

يحتوي هذا الجزء على عرض المنطلقات الفلسفية للمؤسسات التعليمية من حيث مفهومها، وأهميتها، وأهدافها، وأنواعها، ووظائفها ويمكن عرضها بإيجاز كما يأتي:

1- مفهوم المؤسسات التعليمية:

تعرف أنها" مؤسسات عمومية اجتماعية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وتخضع للقواعد الإدارية المعمول بها في مؤسسات التعليم العمومية، ونشأ بموجب القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع التعليم، (زرهوني، 1991، 11).

كما تعرف أنها تلك المؤسسات المجتمعية التي أوكلت لها مهمة التربية والتعليم والتكوين العلمي باعتبارها استثماراً إنتاجياً واستراتيجية من الأولوية للتربية الوطنية والاستجابة لحاجيات التربية الوطنية، (العطاب،2015، 11).

2- أهمية المؤسسات التعليمية:

نكمن أهمية المؤسسات التعليمية من خلال العديد من الجوانب منها إن الغاية الأساسية للتربية تتمثل في نشر ثقافة السلام، وترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية؛ بحيث تعمل التربية على: -

أ- تنمية هذه القيم لدى كل فرد؛ بما يجعل من القيم الإنسانية العالمية الإطار المرجعي لثقافة التعايش والسلام والحرية والكرامة لبني الإنسان.

ب-تنمية القدرة على تقدير قيمة الحياة، وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها.

ج-تنمية مشاعر التضامن والعدل على الصعيدين الوطني والدولي.

د- تعليم التلاميذ والطلبة احترام التراث الثقافي والتوفيق بين القيم الفردية والجماعية

هـ-تنمية القدرة على حل النزاعات بلا عنف بين الأفراد وترسيخ صفات المسامحة والرحمة والعطاء فيهم.

و- تشجع أساليب التعليم من خلال استخدام الأساليب التطبيقية، والعمل الجماعي ومناقشة الجوانب الأخلاقية والتعليم الفردي.

ز- احترام الحقوق التربوية والتعليمية للأفراد المنتمين إلى أقليات وطنية أو دينية أو لغوية، على أن تتضح آثار هذا الالتزام في المناهج والأساليب التعليمية، وأساليب تنظيم التعليم، (الموسوعة العلمية، 1999، 16))،

3- أنواع المؤسسات التعليمية

يؤكد، (الفقي، 1994، 104)، أن المؤسسات التعليمية تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي أنشأها المجتمع لتحقيق حاجاته الأساسية المتمثلة في تطبيع أفراده تطبيعاً اجتماعياً، ليجعل منهم أعضاء صالحين في المجتمع، علاوة على أنها تمثل نقطة الالتقاء للعلاقات العديدة والمتداخلة والمعقدة، وقوة اجتماعية موجهة تعمل على بناء الشخصية السوية، وإكساب التلاميذ الخبرات التي تهيئهم لمواجهة تحديات الحياة الاجتماعية، والتي تمكنهم من المساهمة في القيام بتطوير المجتمع وتحمل مسؤولياتهم في حمايته من الظواهر السلوكية السلبية والحفاظ على تماسكه وسلمه الاجتماعي، وعى ما ذكر فالمؤسسات التعليمية تتنوع حسب ما يأتي:

مؤسسات التعليم العام: تمثل المؤسسات التي تقدم تعليماً حكومياً واهلياً والمتمثلة بالمدارس الأساسية والثانوية حيث نجد أن تلك المدارس تعد النواة الرئيسة الثانية بعد الأسرة في التأثير على الأطفال، وبناء شخصيتهم، وتشكيل المنظومة الفكرية والسلوكية الاجتماعية لديهم، وأن مقومات المدرسة من إداريين ومعلمين ومناهج ووسائل تعليمية، كما تعد أساس العملية التفاعلية المباشرة بين الطلبة والمؤسسة التعليمية.

مؤسسات التعليم العالي (الجامعات المختلفة): ويقصد بها تلك المؤسسات المسئولة عن تقديم التعليم

الجامعي العالي الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية مدنية وأمنية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، يتم فيها تقديم أنواع الدراسات، والتكوين الموجه على مستوى مؤسسة جامعية مدنية أو مؤسسات تعليمية أمنية معترف بها سواءً من قبل السلطات الرسمية للدولة أو المؤسسات العلمية الخارجية، (UNESCO، 1998، P1).

مؤسسات التعليم المهني: يقصد بها جميع المراكز والمعاهد المتخصصة في التعليم والتدريب والمصمم لإعداد الفرد تربوياً وسلوكياً وإكسابه القدرات والمهارات المهنية من خلال مقررات نظريه عامة وتدريبات عملية متعلقة بالتخصص المهني.. وتغطي إطار المهنة بشكل متكامل خلال ثلاث سنوات دراسية بعد شهادة المرحلة الأساسية؛ يحصل بعدها على (ثانوية مهنية) مستوى مهني، (الأغبري، 2007، 148).

وعلى ما تم ذكره، فمن المسلم به أن التعليم أصبح قضية قومية تستلزم تضافر الجهود ومشاركة كافة الافراد والقطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الداعمة بكافة أنواعها، لتتمكن المؤسسات التعليمية من القيام بدورها الاجتماعي من خلال امكاناتها التثقيفية في التنشئة لغرض الموازنة بين حرية الطالب في التمسك بتقاليده ومعتقداته الفكرية والدينية وبين غرس ثوابت قيمية معتدلة قائمة على قبول الأخر في عقلية وفكر الجيل الجديد، بمعنى آخر أن الانحراف الفكري والتعصب الطائفي والعنصري يولد التشدد بكل جوانبه الفكرية والمجتمعية خاصة عندما لا توجد محددات مهمة لسلوكيات الفرد وتوجهاته مما ينتج عنف سلوكي حيال الأخر قد يقود إلى عنف سياسي وفكري يسهم تشظي وتفكك وزعزعة السلم الاجتماعي .

ثالثاً المنطلقات الفلسفية للمنظمات الداعمة:

عرف العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين زيادة هامة في نشاط المنظمات الداعمة لاسيما على المستوى الدولي، مما فتح لها المجال لكي تحتل مكانة كبيرة من خلال النشاطات التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها إلى درجة أنها تعرف بثورة المنظمات غير الحكومية أو ثورة القطاع الثالث وهذا نظراً للأدوار المتزايدة التي باتت تحتلها في السياسية العامة على المستوى الوطني وكذا الدولي، ومع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل العولمة وثورة المعلومات، ومع تنامي حاجات المجتمع اليمني، ظهر عجز الحكومة عن تلبية متطلبات وحاجات المجتمع، وهو ما أظهر الحاجة الماسة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني(المنظمات الداعمة ؛ محلية أو إقليمية أو دولية) في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة.

1- مفهوم المنظمات الداعمة:

جاء في بيان المنظمات غير الحكومية تعريف المنظمات الداعمة أنها" منظمات مستقلة لا تستهدف الربح، والتي تعمل على الصعيد المحلي والاقليمي والعالمي لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحماية البيئة والاستجابة الإنسانية وغيرها من المنافع العامة"، (المنظمات غير الحكومية، www.UN.org/arabic/NGO/difinition.htm)

- وتعرفها (هاشم، وآخرون،2014، 33) بأنها: عبارةٌ عن منظمات مؤسسة دائمة ذات إرادة ذاتية

وشخصية قانونية دولية مستقلة تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمنظمة.

كما تعرف أنها:" مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات غير ربحية، لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية"،(العاقل، 2015، 18).

وتعرف كذلك أنها" منظمات وهيئات غير حكومية تسهم بجهود تطوعية في مجالات الحياة المختلفة كما تقوم بترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطط للتنفيذ، (غواص، 2007، 33)

2- خصائص المنظمات الداعمة:

تتميز المنظمات الداعمة بمجموعة من الخصائص عن بقية مؤسسات الدولة (المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص)، ومن تلك الخصائص، ما يأتي:

1- للمنظمات الداعمة هيكل رسمي يتسم بالدوام والمرونة إلى حد كبير

2- وسيلة فعالة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم.

3- الأعضاء المؤسسين للمنظمة يشتركون معاً في الإحساس بحاجات ومشاكل المجتمع.

4- لا يكون لها تحالفات مع الاحزاب والتنظيمات السياسية، رغم مواقفها في بعض القضايا السياسية.

5- المنظمات الداعمة غير حكومية، بمعنى أنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات من الحكومة مالية وفنية.

6- لا تستند في عضويتها على عوامل الوراثة أو التبعية.

7- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي.

8- تعد الأقرب إل الناس بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية والأكثر احساسا بمشاكلهم.

9- تلتزم بمعايير قيمية في كافة تعاملها مع كل الطراف.

10- الفعل الإرادي الحر أو الطوعي. مرزوق، (2006، 61).

3- أهداف المنظمات الداعمة:

تسعى المنظمات الداعمة إلى تحقيق تنمية اجتماعية في أوساط المجتمع بكل أشكاله وأنواعه، وإلى دعم جهود الدولة وخططها في تحقيق التكافل والسلام الاجتماعي، وفي هذا السياق يذكر، (عبدالفتاح، 2012)، المشار إليه في دراسة، (الحميدي،2018، 36)، بعضاً من أهداف المنظمات الداعمة كالآتي:

- تسعى المنظمات الداعمة إلى تحقيق الصالح العام لكل أفراد وفئات المجتمع بهدف ترسيخ السلم الاجتماعي لتحقيق التنمية الشاملة.
- دعم جهود الدولة وخططها في تحقيق التكافل والسلام الاجتماعي ومحاربة الفقر والأمية والتخلف.
- تدريب ودعم الفئات الاجتماعية العاطلة عن العمل بما يمكنها من المساهمة في إحداث التنمية.
- تعمل بعض المنظمات إلى تحقيق مصالح الاعضاء العاملين فيها.

4- وظائف المنظمات الداعمة:

1- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهي أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. (مديرس، 2000، 41).

2- تحقيق الديمقراطية: فهي توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة النابعة من التطوع.

3- التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهنا تبرز قدرة المؤسسات والمنظمات الداعمة على الاسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال عكسه للقيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء المنظمة، (حامد، 2010، 14)

4- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وفي مقدمة تلك الحاجات؛ الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها، والتساوي أمام القانون، والمشاركة في الانتخابات وغيرها،

5- الوساطة والتوفيق: بمعنى التوسط بين الحكام والشعوب من خلال توفي قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، (فالح، 2002، 18).

6- تحقيق التكافل الاجتماعي: أن يكون الأفراد مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة ودفع المفاسد والاضرار.

7- التنمية الشاملة: فقد بدأت المنظمات الداعمة المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحومة على المحكومين دون إشراكهم فيه، (العوام،1995، 15).

مما سبق يستنتج الباحث أن المنظمات الداعمة من الدعامات القوية في استقرار المجتمعات، فهي نتاج إرادة شعبية داخلية واستجابة لاحتياجات مجتمعية لا تتعدى علاقتها بالدول إلا علاقة الإشراف والمراقبة، وتكتسب تلك المنظمات أهميتها من كونها تهتم بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتراضي والتعايش السلمي وقبول الآخر والشفافية والتعامل بلطف ومصداقية مع كل الأفراد دون النظر إلى معتقداتهم أو الوانهم، وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة، والسعي لترسيخ أمن الشعوب وسلمها الاجتماعي.

رابعاً المنطلقات الفلسفية للسلم الاجتماعي:

1- مفهوم السلم الاجتماعي:

يعرف، أنه:" ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مناطق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الرأي وتقبل تعايش الأقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف، (المومني، 2015، 120).

ويعرفه، الصفار، (2002، 9) انه: "حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه".

كما يعرفه، (Rodney A. Smola، 1992، 13)، أنه:" تلك النتيجة التي أفضت أليها الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير ما بين شرائح المجتمع عامة ضمن الدولة، وهي نتيجة منطقية يستند عليها قوة البلد الداخلية من نواحي عديدة اقتصادية وتنموية".

ويعرفه، (محمد، 2008، 8)، أنه: "تعبير عن حالة توازن بين الاطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة، والامكانات والإرادات.".

2- أهمية السلم الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن أهمية السلم الاجتماعي تبرز من خلال الجهود التي تبذلها الدول والشعوب لتحقيقه، وما تنعم فيه تلك الشعوب من أمن وسكينة ورخاء تفتقد له كثير من الشعوب التي تعاني ويلات الانقسامات والأزمات والحروب، وتبرز أهمية السلم الاجتماعي في الآتي:

الاستفادة من القدرات العقلية للإنسان: فالعقل الانساني كنز للقوة اللا متناهية إذا ما توفرت مقومات السلم الأمن والطمأنينة، فإذا فقد طمأنينته فلن يستفيد من قدراته فالحرب والدمار عقبة في طريق التطور البشري. (خان، 2016، 74).

تطور المجتمعات ونهضتها، فالمجتمعات التي تنعم بالسلام والأمن، تعيش في استقرار دائم تنشط فيه كافة القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لتدفع بعجلة التنمية لتحقيق التطور والنهضة.

السلم بيئة مناسبة لزيادة الابداع: إن المجتمع المتماسك مجتمع قادر على أن يمكن أفراده من الابداع في كافة مجالات التنمية.

بناء الحضارات واستمراريتها: وجود السلم والسلام بين الأفراد والمجتمعات يسهم في استمرارية الحضارات المختلفة، فكثير من الثقافات والحضارات انتهت واندثرت واختفت بسبب النزاعات والحروب والانقسامات التي عاشتها.

الاستقرار والنمو المجتمعي: فالشعوب المحرومة من نعمة السلم والسلام لا شك ستنهار وتتمزق وتتراجع قدرتها البشرية والمادية. (www،cppcc،gov،cn، 2012)

3- عوامل السلم الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن تحقيق السلم الاجتماعي عامل رئيسي لتوفير الأمن والاستقرار في أي مجتمع، وإذا ما فقدت حالة السلم الاجتماعي كان النتيجة تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، وهذا ما ينعكس سلباً على أمن الدولة القومي في ظل انتشار مخاطر التهديد زماناً ومكاناً، وحتى تتحقق حالة الأمن والوئام والسلام الاجتماعي فإن هناك عوامل ضامنة تمنع تدهور السلم الاجتماعي من الداخل أو مواجهة التهديدات والمخاطر المناوئة من الخارج، وكالاتي:

1- **عوامل قانونية:** يعد القانون الوسيلة الأهم للضبط الاجتماعي وتحديد علاقات الأفراد والجماعات ببعضهم، من خلال تحقيق العدالة، وتوفير الحرية والأمن.

2- **عوامل سياسية:** يعد الدستور مصدر القوانين والتشريعات وهو المنظم لحكم المجتمع في إطار الشرعية السياسية المنتظمة والمرتبطة بأليات وقوانين دستورية، فالسير وفقاً للدستور في التعامل السياسي بين الأفراد والمؤسسات والتيارات السياسية والاحزاب سيفضي بالضرورة إلى مجتمع يعيش حالة من الأمن والسلام الاجتماعي.

3- **عوامل اجتماعية:** كفل الدستور جميع الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد والشرائح والطوائف، فالجميع أمام القانون متساوون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، وينص الدستور أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن

والحرية ولا يجوز حرمان أي مواطن من هذه الحقوق.

4- **عوامل ثقافية وتعليمية:** تعد المعرفة أحد بل وأهم عوامل القوة لما لها من مردود في نقل المجتمع من وضع إلى أخر أكثر تطوراً وتقدما ورقياً، كما أن تعزيز جملة المبادئ والقيم والسلوكيات والافكار الايجابية في المجتمع بالطبع سيقود إلى تحقيق وترسيخ مبدأ السلم الاجتماعي. (القيسي، 2017، 10-12).

مما سبق يستنتج الباحث؛ أن فرض السلم الاجتماعي وتعزيزه وتعميقه بين المجتمعات لن يتحقق سيما في ظل التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، والتي أصحت فيه الحكومات عاجزة عن فرض السلم الاجتماعي بدون اللجوء إلى مساعدة العديد من المؤسسات والمنظمات الداعمة، ومن تلك المؤسسات (مؤسسات التعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم الجامعي)، و(المنظمات الداعمة؛ المحلية، والإقليمية، والدولية).

خامساً: الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق، وبناء على الإطار النظري، واستقراء الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضع البحث، فقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أن الشراكة أصبحت ضرورة حتمية فرضتها المتغيرات العصرية التي تعيشها المجتمعات.

2- أن هناك معوقات تربوية وتعليمية، واقتصادية ومجتمعية، وسياسية وتشريعية، وثقافية وإعلامية، تحول دون قيام الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة.

3- أن إيجاد شراكة حقيقية بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة لا يمكن أن تتحقق مالم يتم التغلب على تلك المعوقات التي تمثل عائقاً دون قيام الشراكة.

سادساً: التوصيات:

1- التحول من فكرة إلى أن التعليم مسؤولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم تستدعي ضرورة مساهمة ومشاركة جميع المؤسسات والقطاعات والهيئات، ليتمكن من القيام بدوره الاجتماعي والوطني.

2- دسترة الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة لترسيخ السلم الاجتماعي في الجمهورية اليمنية من خلال مراجعة القوانين النافذة واقتراح التعديلات المتوافقة مع متطلبات الشراكة.

3- حشد الجهود الحكومية والاجتماعية لمعالجة كل المعوقات التي تحول أو تعرقل قيام الشراكة بين المؤسسات التعليمية والمنظمات الداعمة، لتتمكن مؤسسات التعليم والمنظمات الداعمة من القيام بدورها في معالجة آثار الحروب على السلم الاجتماعي باليمن.

المراجع

المراجع العربية:

[1] آدم، اسماء حسين محمد، (2013)، "دور التعليم في تنمية السلام الاجتماعي وترقيته" المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، مجلة الدراسات الإنسانية والتربوية، المجلد الثالث، جامعة الخرطوم، السودان.

[2] الأغبري، بدر سعيد (2007)، **التعليم الفني في الجمهورية العربية اليمنية ودوره في التنمية الشاملة**، الاتحاد العربي للتعليم التقني، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[3] الأهدل، طاهر محمد عمر "معوقات التحاق الفتيات بالتعليم العام في محافظة المحويت" مجلة **جامعة الجزيرة**، مجلة علمية محكمة، إب، اليمن، المجلد الأول، العدد الأول، السنة الأولى، (يناير) 2018م.

[4] جابر، محمد عابد (1997)، التربية ومستقبل التحولات المجتمعية في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، المجلد (17)، العدد (1)، القاهرة، جمهورية مصر.

[5] الجحافي، مراد يجي،(2018)، "أنموذج مقترح للشراكة بين المؤسسات التعليمية والأمنية في الوقاية من ظاهرة الإرهاب بالجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

[6] حامد، علي، (2010)، تاريخ التطور الثقافي والاجماعي في منطقة الخليج العربي، مكتبة الانجلو، القاهرة، مصر.

[7] حسن، عمر، (2005)، **المجتمع المدني في دول الخليج العربي**، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت.

[8] حمادي، سعدون، (2008)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

[9] الحمادي، محمد حمود" (2013)، "تطوير منظومة المشاركة المجتمعية في اليمن"، رسالة ماجستير، مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[10]الحميدي، عبدالعزيز عبده ناج، (2018)،" تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في تحسين التعليم العام بمحافظة إب"، **رسالة ماجستير**، قسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

[11]خان، وحيد الدين، (2016)، "عقيدة السلام"ط1، العبيكان للنشر، الرياض السعودية.

[12]زرهوني، الطاهر، (1991)، "تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[13]سالم، رائدة خليل، (2008)، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر.

[14]الشخيبي، علي السيد، (2007)، "المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات"، ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، جمهورية مصر.

[15]الشهري، عايض، (2013،)، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية.

[16]شيخو، أشرف أنور (2015)،" دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة غزة وسبل تطويره" كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

[17]الصفار، موسى حسن، (2002)، السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته، دار الساقي للنشر، بيروت لبنان.

[18]الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، **الموسوعة العربية العالمية**، (1999)، الطبعة الثانية، الأجزاء 6، 7، 8، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية،

[19]العاقل، عبدالسلام سعيد، (2015)، دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف السياسة السكانية، منظمة يونيسيف، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[20]العجمي، محمد حسين، (2007)، "المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر.

[21]العزب، خالد حمود، (2018)، " دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية" كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

[22]العطاب، لمياء عبد الحكيم قاسم، (2015)، "تصور مقترح لتطوير دور المؤسسات التربوية للحد من ظاهرة تسول الأطفال في الجمهورية اليمنية"، **رسالة ماجستير**، قسم الإدارة واصول التربية، كلية التربية، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

[23]العفيري، نبيل أحمد محمد (2010)، "استراتيجية مقترحة لتطوير الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل"، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.

[24]العنزي، فهد بن محمد عبد الله، (2015)، " تصور استراتيجي لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز الأمن الاجتماعي في دولة الكويت" رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[25]غواص، سعيد، (2007)، دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية، دراسة ميدانية على محافظة ظفار، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

[26]فالح، متروك، (2002)، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

[27]الفقي، عبد المؤمن فرج، (1994)، **الإدارة المدرسية المعاصرة**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

[28]القيسي، محمد وائل، (2017)، "السلم المجتمعي المقومات واليات الحماية" مركز نون للدراسات الاستراتيجية، نينوى، جمهورية العراق.

[29]محمد، أحمد آدم أحمد، (2008) بعنوان "**الرياضة المدرسية ودورها في تحقيق السلم المجتمعي**" دراسة ميدانية لتلاميذ المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم، كلية التربية البدنية والرياضة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، السودان.

[30]مديرس، فلاح، (2000)، **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت.

[31]مرزوق، ابتسام، (2006)، "فعالية التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[32]موسى، سيد سالم، وحسين، محمد أحمد، (2007)، "الخبرة الدولية في المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر"، المؤتمر العلمي الخامس لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية: تطوير التعليم في الدول العربية بين المحلية والعالمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

[33]المومني، محمد سليمان، (2015)، "السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية، مجلة الجامعة الإسلامية الشرعية والقانونية، العدد 1، عمان، الأردن،

[34]ناجح، محمد، (2012)، مدخل إلى تطوير مؤسسات المجتمع المدني، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

[35]النوح، عبدالعزيز بن سالم (2013)، دور إدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي (دراسة ميدانية)، كلية التربية جامعة الملك سعود، السعودية.

[36]هاشم، سكينة احمد، وآخرون، (2014)، **تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية وادارة الحالة المستضعفين، حماية الطفل**، منظمة اليونيسف، دليل للمدرب، اليمن.

[37]وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2013)، " وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية"، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[38]وزارة الشؤن القانونية، (1992)، **القانون العام للتعليم في اليمن**، رقم (41)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

المواقع الالكترونية:

[1] المنظمات غير الحكومية، www.UN.org/arabic/NGO/difinition.htm

[2] www‹cppcc‹gov‹cn‹ 2012

المراجع الأجنبية:

[1] Abrams‹ & T. Gibbs (2000). Planning for Changes: School - Community Collaboration in Full – Service elementary School. Urban Education‹ Vol. (35). No. (1)‹ pp.384-407

[2] Patricia P. Willems and Alyssa R. Gonzalez-DeHass. School-Community Partnerships: Using Authentic Contexts to Academically Motivte Students School community Journal‹ 2012.

[3] UNESCO ‹(1998)‹ **world conference on higher education in the twenty first century**: vision and action

[4] Kaplinsky‹ D. (2014).The Structure of Social Prtnerships in Education: D.C November.

[5] (Kennedy‹ Robert‹ et al:"Public-Private Parnerships and Information and Communication Technologies in Education – Risks and Rewards". Final Report Prepared For Industry Canada's Net‹ Canada‹ 11 Oct. 2000‹ p.7.

[6] Rodney A. Smola‹(1992) Free Speech in an Open Sociwty‹ New York‹ Vintagw Books.